

الاقتصاد الجزائري و الشراكة الأجنبية خارج قطاع المحروقات

ع. قدي*

1 - الشراكة الأجنبية و أهميتها:

تعتبر الشراكة الأجنبية في المجال الاقتصادي مفهوما جديدا يجري تعميمه و استخدامه على نطاق واسع ، بعد أن سادت - ردها من الزمن - مفاهيم أخرى كالتعاون، التنسيق و التضامن. و رغم حداثة استخدام هذا المصطلح من قبل دول الاتحاد الأوروبي في تعاملها مع الدول المتوسطة الأخرى - معاصرة في الجنوب - فإنه لا يبدو أن يعبر في مضمونه عن الاتفاق بين مشروعين أو دولتين أو مشروع و دولة أو أكثر قصد التعاون بينهما / أو بينهم لممارسة نشاط اقتصادي بتقديم مختلف أشكال المساهمة (عينية، فكرية و / أو تنظيمية) مع تقاسم المنافع الناجمة عن ذلك. ويمثل الشراكة في حقيقة الأمر الوجه الآخر للاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعرفه صندوق النقد الدولي على أنه "ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر. (ويشار إلى الكيان المقيم بإصطلاح المستثمر المباشر). و تنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة".⁽¹⁾

* أستاذ بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - الجزائر

على نوعيته وإنتاجيته و لكن ليس على الحجم الشامل للعمل ضمن الاقتصاد⁴ .
 يمكن تأكيد هذه المقولة من خلال واقع مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في حجم
 العمالة في الدول النامية، إذ لا تتعدى 1% من السكان النشطين.
 و تظهر أهمية الشراكة من خلال سعي الدول النامية إلى التحويل التكنولوجي، بما
 يمكنها من التحكم في التكنولوجيات الحديثة و زيادة تنافسية منتجاتها على مستوى
 الأسواق الخارجية، حتى وإن كان ذلك يصطدم بعدة مشاكل أهمها⁵ :
 - عدم أوتوماتيكية التحويل لكون أغلب الدول الصناعية لا زالت تحافظ على
 مكسباتها التكنولوجية ، رغم توقيعها على إتفاقيات الأوروغواي،
 - تكلفة التحويل التكنولوجي المرتفعة الناجمة عن التفوق العلمي للدول الصناعية،
 مما يمكنها من فرض أسعار مرتفعة لتكنولوجياتها ،
 - عدم ضمان ملائمة التكنولوجيات المحولة لواقع الدول النامية، و تلاؤمها
 مع ظروف و توليفة عوامل الإنتاج المحلية.
 كما يمكن للشراكة أن تساهم في وصول منتجات الدول النامية إلى الأسواق العالمية، نتيجة
 التحكم في تقنيات التسويق الدولي و تأهيل الموارد البشرية، فضلا عن كون الأرباح
 الناجمة عن الشراكة بإمكانها رفع الإيرادات الضريبية للدول المستقبلة.

و إعتبارا لكون الشراكة إستثمارا أجنبيا مباشرا فإنه مقيد و لا يمكنه الهرب بسهولة عند
 ظهور أول بادرة لتلاعب الاقتصاد، و هو على خلاف القروض قصيرة الأجل يمكن إعادة
 سعيه مباشرة بعد حدوث أية أزمة⁶.

و بالنظر إلى هذه المزايا و الإعتبارات نجد أكثر الدول المتقدمة للإستثمارات الأجنبية هي
 الدول المتقدمة بنسبة تتجاوز 70% من المخزون العالمي للإستثمارات الأجنبية المباشرة.
 و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، فرنسا و ألمانيا⁷. و هذا
 يرجع بالأساس إلى المناخ الإستثماري الملائم في هذه الدول و جاذبيتها

(حماية، موقع، سياسات إقتصادية... إلخ). و يبقى نصيب الدول النامية من الاستثمارات الأجنبية متواضعا، ويتوزع بشكل غير متساو بين الدول الأمينية، الدول الإنتقالية، دول أمريكا اللاتينية و الدول الإفريقية.

2 - شروط نجاح الشراكة الأجنبية:

- يمكن للشراكة الأجنبية - الاستثمار الأجنبي - أن تتخذ عدة أشكال أهمها:
 - إنشاء وحدات إنتاج جديدة و هذا بإنشاء فروع للشركة الأم في بلد آخر أو تأسيس شركة مختلطة مع أطراف محلية قصد تقاسم الإلتزامات المالية و المخاطر و الاستفادة من أثر التعاضد (Synergie)⁸ ،
 - إقتناء شركة جديدة في البلد المستقبل سواءا كان ذلك بالإنضمام أو الإقتناء لشركات قائمة. و هذا ما يسمح بتعزيز الرضعية التنافسية للمؤسسات القائمة، و تقليص تكاليف تأسيس شركات جديدة مع ضمان سرعة وصول الطرف الأجنبي إلى السوق، و لأهمية هذا الشكل وصل حجمه في الفترة 1988 - 1995 إلى 229 مليار دولار أمريكي⁹،
 - إبرام عقود تراخيص أو إمتياز بالسماح لأطراف محلية بإستخدام تكنولوجيا أو علامة مميزة في فضاء جغرافي محدد لمدة متفق عليها،
 - إبرام عقود مقاوله من الباطن تسمح للشركات بتوزيع مخاطر الإنتاج بين عدة موردين تكون مصانعهم موزعة بين عدة دول .

و هناك أشكال أخرى للشراكة، يمكن إعتقادها من قبل الدول و المؤسسات إلا أن نجاح الشراكة يتوقف على مدى توفر المناخ الملائم لذلك. لأن المؤسسات العاملة في الخارج بعرضها نوعان من المخاطر السياسية¹⁰:

- المخطر السياسي أو مخطر البلد الذي يهدد مردودية واستمرار الإستثمارات المباشرة
و غير المباشرة في البلدان ذات الوضع الساخن،

- المخطر الإداري و الناتج عن الإجراءات الحكومية الرامية إلى الحد من حرية
المؤسسات الأجنبية.

و هناك معايير إقتصادية عديدة يتم إستخدامها لبناء بعض المؤشرات الهادفة لقياس مستوى
المخاطر في هذه الدولة أو تلك، و من أهم هذه المؤشرات¹¹:

* مؤشر مخطر بيئة الأعمال BERI و الذي يقيس مستوى المخطر بإستخدامه خمسة
عشر معيارا يتم تقييمها بقيم عددية تتراوح ما بين 0-4،

* مؤشر المخطر السياسي PRI، و يضم عشرة معايير تتوزع على مجموعتين:

- المجموعة الأولى و تضم الأسباب الخارجية للمخاطر و تتكون من معيارين،

- المجموعة الثانية و تضم الأسباب الداخلية للمخاطر و تتكون من ثمانية معايير .

* مؤشر الأعمال الدولي و يقوم بتقييم مخطر البلدان إنطلاقا من عوامل المخطر

[تغير السياسات، وضعية ميزان المدفوعات، الموقف من الشركات متعددة الجنسيات... إلخ]،
العوامل المتعلقة بفرص الإستثمار [الناتج الوطني لكل ساكن، أهمية الطبقة المتوسطة... إلخ] و
ظروف الإستغلال [مستوى الحياة، نوعية البنية التحتية].

و تتميز هذه المؤشرات بكونها:

- معدة أساسا لتلبية إحتياجات الشركات الكبيرة و متعددة الجنسيات على الخصوص،

- معدة من قبل هيئات و مكاتب تنتمي إلى الدول الصناعية، و بالتالي تعكس وجهة نظر
هذه الجهات لبيئة الأعمال،

- يعتمد تحليلها للمعطيات على موقف السلطات المحلية تجاه القطاع الخاص، و موقفها من الاستثمارات الأجنبية، فضلا عن السياسات الاجتماعية المعتمدة و الوضع السياسي العام.

نشر فقط إلى أن المؤسسة العربية لضمان الإستثمار تقوم بنورها بمحاولات لتقييم المناخ الإستثماري في البلاد العربية و إعداد تقارير سنوية بذلك إعتقادا على وجهات نظر و مواقف رجال الأعمال عن طريق إستشارة توزع على هؤلاء¹²، و هي مهمة جدا حتى وإن كان مجال إهتمامها هو البلاد العربية فقط.

تدور المعايير المستخدمة لبناء المؤشرات حول القضايا التالية:

- الإستقرار السياسي: و يوشح على درجة الثقة التي يضعها قطاع الأعمال في السلطات العمومية، و مصداقية إلتزاماتها و إستقرار تشريعاتها، لأن المستثمر لا يخاطر في الواقع بإستثمار أمواله في بلد لا يعرف إستقرارا في التشريعات أو في نظام الحكم أو يعرف تراجعات مستمرة في إلتزاماته تجاه الغير، إذ أن الإستقرار السياسي ضمان و تعهد ضمني بالمحافظة على الأموال المستثمرة و عدم تعرضها لمخاطر المصادرة، التأميم أو الإغتداء .

يتم التعرف على مستوى هذا الإستقرار من خلال¹³:

* إحتتمالات الحروب،

* النظام الديمقراطي،

* معدل التغير في الإدارة الاقتصادية و السياسية.

- **الإستقرار الإقتصادي:** و يتعلق بمدى وضوح السياسة الإقتصادية المعتمدة من قبل الدولة، و استمرارها لمدة طويلة ممكن من التوقع و التنبؤ، و يعكس ذلك واقعية النظام الضريبي و إنصافه، صرامة السياسة النقدية و كفاءة الجهاز المصرفي و المالي مع الضمانات المرتبطة بإمكانية تحويل الأرباح المحققة و إستغلالها، إستقرار التعريفات الجمركية و إعتمادها. و هذا في ظل معدلات تضخم مقبولة في حدود تلك السائدة في الدول الصناعية، لكون معدل التضخم مؤشرا من مؤشرات التوازن الداخلي و إستقرار الأسعار داخل الدولة المستقبل¹⁴، إذ أن إرتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى تآكل القيم النقدية و يعمل على تشويه الحقائق و البيانات الإقتصادية، مما يعقد عملية التنبؤ و منه إلخاذ القرار .

- **حجم السوق و خصائصه:** حيث يعبر عنه بالقدرة الشرائية مع تحديد إمكانات نموه. و هو هذا عامل محدد لجاذبية الإستثمار؛ لأن القرار الإستثماري يتوقف على مدى وجود الفرص التسويقية، و هذا يمكن تبرير التهاافت على السوق الصيني لكونه يضم أكثر من 300 مليون صيني يتميزون بمستوى إستهلاكي رفيع¹⁵.

- **البنية التحتية:** تمثل البنية التحتية محركا أساسيا للنمو النشاط الإقتصادي، لتوقف تدفق السلع و الخدمات و المعلومات عليها و على جودتها. و منه فإن توفرها و صلاحيتها يساهمان في تخفيض التكاليف الأولية للإستثمار و ضمان الإنطلاقة السريعة للمشاريع. فالنقل و المواصلات تعتبر مدخلات لكافة القطاعات الإنتاجية.

- **طبيعة سوق العمل:** يعتبر العمل من أبرز عناصر التكاليف، و لهذا يتم التركيز على معرفة طبيعة سوق العمل من زاوية مرونة السوق، شفافية، حجم التدخل الحكومي فيه، و مستوى قوة النقابات و مدى تأثيرها. ذلك أن تدخل هذه الأخيرة يعمل على تغيير ظروف

الاستثمار، لكونه يحمل الشركات تكاليف مباشرة (تكلفة الضمان الاجتماعي و الحماية على الأحرار) و تكاليف غير مباشرة (التكاليف الناجمة عن قانون العمل المحلي)¹⁶ مع الأخذ بعين الاعتبار ربط التكاليف بإنتاجية العمل و إمكانية إحلال العمل بالآلة لأن العمل أصبح ينتقل إلى المناطق التي يمكن أن يمارس فيها بصفة ناجحة و ذات مردودية.

- **القدرة على إدارة الاقتصاد القومي :** يتوقف وجود الاستثمارات الأجنبية في اقتصاد على نوعية إدارته و القدرة على مواجهة التقلبات الاقتصادية بما تتعده السلطات من تدابير و إجراءات، و هذا بدوره يتوقف على العوامل التالية¹⁷:
- * حجم الاحتياطي من العملات الأجنبية: و هو ضمان لمواجهة الظروف الطارئة التي قد يواجها الاقتصاد إن داخليا أو خارجيا، بما يؤدي إلى التخفيف من تأثير تلك الظروف و القضاء على آثارها الجانبية بالاعتماد على دراسة الاختلالات و أسبابها،
 - * ثقل الدين الخارجي لما يمكن أن يؤثر به على ميزان المدفوعات، و من ثم القدرة على الوفاء بالمتطلبات الأساسية للاقتصاد. و تشكل أهمية خدمات الدين إلى الصادرات و / أو الناتج المحلي الخام مهددا للاقتصاد لكونها تمثل نزيفا للثروة و العملات الأجنبية نحو الخارج،
 - * مستوى تغطية الرادات بحيث كلما كان عدد الأشهر المقدور على تغطيتها كبيرا كلما إزدادت الثقة في الاقتصاد القومي و مؤشرا على حسن إدارته.

3 - الإقتصاد الجزائري و الحاجة إلى الشراكة الأجنبية:

3-1 - مدار التعاون و الشراكة في الإقتصاد الجزائري:

لم يكن إهتمام الجزائر بالشراكة و التعاون مع الدول الأخرى إهتماما حديثا و إنما يعود ذلك إلى السبعينات، و يعكس ذلك إبرام الجزائر لاتفاقية تعاون مع الإتحاد الأوروبي في 26-04-1976 بعد أربع سنوات من المفاوضات.

و كان هذا الاتفاق مبنيا على ثلاثة محاور:

- توسيع المبادلات التجارية و المقيمة آنذاك ب: 190 مليار إيكو،

- التعاون الإقتصادي، التقني المالي، و في هذا الإطار تم التعاقد على أربعة

بروتوكولات مالية منذ 1976.

- التعاون في مجال اليد العاملة من حيث عدم التمييز، الضمان الإجتماعي، المنح

العائلية.

كما يتحلى إهتمام الجزائر بإستقطاب الإستثمارات الأجنبية من خلال سلسلة القوانين الساعية إلى تحسين حوافز الإستثمار بدءا من سنة 1963، حيث نسجل في هذا الإطار ظهور:

* القانون 277/63 المتعلق بالإستثمار و الصادر ب: 1963/07/26 الذي يمنح

ضمانات للمستثمرين الأجانب كحرية التنقل و الإقامة، المساواة أمام القانون،

إستقرار الحماية على الأقل لمدة 15 سنة، و كل هذا بهدف تجميع الشروط الضرورية

لإقامة إقتصاد إشتراكي خاصة في القطاعات الهامة في الإقتصاد الوطني¹⁸.

* الأمر 66 - 277 المتضمن قانون الاستثمار الصادر ب: 15 سبتمبر 1966 و الذي تضمن بعض القيود على الاستثمارات الأجنبية و الخاصة، مع اشتراط الترخيص من الدولة للقيام بذلك.

* القانون 82-13 الصادر في 28 أوت 1982 و المتعلق بالشركات ذات الاقتصاد المختلط و الذي تضمن مجموعة من المزايا الممنوحة للشركاء الأجانب مثل الحق في المشاركة في التسيير، إمكانية تحويل الأرباح غير المعاد استثمارها، مع الإعفاء من بعض الضرائب لمدة تتراوح من 3 إلى 5 سنوات. إلا أن القانون ركز على ضرورة مساهمة الطرف المحلي على الأقل ب: 51% من رأسمال.

* القانون 86-13 الصادر في 19 أوت 1986 المعدل و المتمم للقانون المتعلق بالشركات ذات الاقتصاد المختلط بمنح مزيد من المزايا للشركاء الأجانب مثل إمكانية اللجوء إلى التمويل الخارجي مثلهم في ذلك مثل الشركات العمومية الأخرى.

* القانون 88-25 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية و الصادر ب: 12 جويلية 1988 وهو لا يتعلق في الواقع بالاستثمارات الأجنبية.

3-2- حصيلة مسار الشراكة و التعاون إلى غاية 1993.

و رغم تسلسل صدور هذه القوانين إلا أنها لم تحدث الأثر المرغوب في إسقاط الاستثمارات الأجنبية. فـ ما بين 1966 و 1980 تم تأسيس حوالي عشرين شركة مختلطة واحدة منها في صناعة الميكانيك و الباقي معظمه في قطاع الخدمات البنزولية¹⁹، و ما بين 1982 و 1986 لم يتم إنشاء سوى شركتين مختلطتين حتى جاء القانون 90/10 المتعلق بالنقد و القرض الصادر ب: 4 أبريل 1990، الذي كرس التوجه الليبرالي للإقتصاد الجزائري من خلال مجموعة من المبادئ:

- حرية الإستثمار في كل القطاعات باستثناء تلك المخصصة للدولة،
- حرية تحويل رؤوس الأموال بعد الحصول على تأشيرة بنك الجزائر في مدة شهرين من تقديم الطلب،
- تبسيط عمليات قبول الإستثمار الخاضع للرأي بالمطابقة مع إمكانية الطعن عند الرفض لدى الغرفة الإدارية،
- تمكين الشركات الأجنبية من الاستفادة من الضمانات المعتمدة في الإتفاقيات الدولية التي وقعتها الجزائر.

و تحول القانون لمجلس النقد و القرض الذي هو في نفس الوقت مجلس إدارة بنك الجزائر مهمة إعتداد الإستثمارات الأجنبية. و لقد قام هذا المجلس بدراسة طلبات الإستثمار حيث تلقى 300 طلب إعلان مطابقة خلال ثلاث سنوات و نصف من ممارسة نشاطه في مجال إعتداد و مطابقة الإستثمارات، تم قبول 202 مشروع منها 184 ملفا يتعلق بغير المقيمين بمبلغ إجمالي يقارب 73 مليار دج منها حوالي 2.5 مليار دينار بالعملة الصعبة، و كان تدخل الأحاب على النحو التالي:

الجدول رقم 1 : طبيعة الإستثمار الأجنبي في الجزائر في الفترة 90-93.

طبيعة التدخل	العدد	النسبة
شركات أجنبية منفردة	25	13.6
شراكة مع القطاع الخاص	106	57.6
شراكة مع القطاع العام	53	28.8
المجموع	184	100

Bouyacoub Ahmed, « Les Investissements étrangers en Algérie 1990-1996, Quelles Perspectives ? » in Annuaire de l'Afrique du Nord, tome xxxv, 1996, CNRS éditions-Paris 1998. p 488.

و رغم هذا التحول النوعي إلا أن قانون النقد و القرض كرس مشروعية الإستثمار الأجنبي بإخضاعه لمجموعة من الشروط²⁰؛

- تحقيق توازن في سوق الصرف،

- خلق و ترقية مناصب العمل ،

- تحسين تأهيل مستوى الإطارات الجزائرية،

- ضمان التحويل التكنولوجي.

و يلاحظ على هذا القانون أنه لم يمنح مزايا خاصة أو تسهيلات للمستثمرين الأجنب و لهذا قامت السلطات بإصدار القانون 93-12 المتعلق بترقية الإستثمار بتاريخ 3-10-1993 أمام ضغط الحاجة إلى استقطاب الإستثمارات الأجنبية و إبرام عقود شراكة مع الأجنب. و منطلق ذلك الاختلالات التي عرفها الإقتصاد الجزائري آنذاك، عدم قدرة الدولة على التكفل بالإستثمار نتيجة إنسحابها من الحياة الإقتصادية، التجربة المريرة مع تسير المديونية والقيود الحادة على الموارد المالية الداخلية.

3-3- إختلالات الإقتصاد الجزائري:

يعتمد الإقتصاد الجزائري على النفط، الأمر الذي جعل الهيكل الإقتصادي ممهورا بهذه الخاصية حيث تمثل المحروقات 22.5%، 25.5%، 28.5%، من الناتج المحلي الخام على التوالي للسنوات 94-95-96، و الباقي موزع على باقي و مختلف قطاعات النشاط الإقتصادي من صناعة، زراعة، خدمات و أشغال عمومية، نقل و مواصلات. وهذا الوزن للقطاع النفطي جعله متحكما إلى حد كبير في النمو الإقتصادي. و تزداد صرورة هذا الإختلال وضوحا على مستوى هيكل الصادرات إذا ما قست الصادرات من المحروقات تزيد عن 95%. و هذا ما نجده ينعكس بصورة مباشرة على الحياة و على مستوى مصادر العملة الأجنبية و من ثم الإحتياطي منها؛

و تعود مشكلة هذا الاختلال إلى طبيعة السوق النفطية في تقلباتها المستمرة، " خاصة و أن موقع الجزائر ضمن منظمة الأوبك لا يسمح لها بالتأثير الكبير في القرارات بالنظر إلى تواضع حصتها في الإنتاج"²¹ و إلى الدولار عملة التسعير النفطية و هو العملة الكثيرة الثقل و التدبذب. و إصلاح هذا الوضع لا يكون إلا بمحاولة التأثير على هيكل الناتج المحلي الخام، و زيادة حصة الصادرات غير النفطية مما يجعل مستويات الاحتياطي و الميزانية العمومية أقل حساسية لتقلبات سوق النفط. و يتطلب تغيير هذا الوضع إستثمارات ضخمة خارج القطاع النفطي قد لا تكون قدرات المقيمين كافية للقيام بها مما يدفع إلى بحث غير المقيمين على الإستثمار بتقديم الحوافز و المزايا لهم، و إبرام العقود و الإتفاقيات معهم، بالموازاة مع إصلاح الإطار القانوني و المرسومي المنظم للشراكة و الإستثمار الأجنبي

3-4- انسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية :

تميزت فترة التسعينات بمراجع الإيديولوجيات المركزية و نمو منطق السوق مما سمح بإعادة تعريف أدوار الدولة الاقتصادية، حيث أصبح تدخلها بشكل إستثناء. و عليه لم تعد هذه الأخيرة تضطلع بالكثير من الوظائف السابقة، و من بينها وظيفة الإستثمار إذ أصبحت هذه الأخيرة من مهام المؤسسات الاقتصادية. و أصبحت الحكومات تتبنى سياسات تقييدية لتلافي العجز الموازي، و منه القضاء على أحد أسباب التضخم. و قد دفع هذا الانسحاب البحث عن البدائل بما يسمح للدولة بالتخفيف من أعبائها للتفرغ لمهام أخرى. و بالنسبة للجزائر فإن حجم القطاع الخاص في بداية التسعينات كان متواضعا إلى الحد الذي لم يكن يساهم في خلق القيمة المضافة الصناعية إلا في حدود 20% ما بين 90-96²²، مع بروز نسبي له في القطاعات قليلة المخاطر كخدمات فضلا عن تميز المؤسسات الخاصة بضالة أموالها الخاصة. و هي بهذا تستدين بكثرة لتتمكن من تحقيق مشاريعها و هذا ما يضعفها في

مراحل الأزمة، ومن هنا فإن البحث عن إستقطاب الإستثمارات الأجنبية كان مسألة جوهرية بالنسبة للسلطات العمومية .

3-5- تجربة الجزائر مع تسير المديونية الخارجية:

عرفت الجزائر تجربة خاصة في مجال تسير المديونية الخارجية إذ أعتبرت الجزائر من الدول ذات المديونية المرتفعة

الجدول رقم 2: تطور مخزون خدمات الدين الخارجي للجزائر في فترة 90-97

الوحدة مليار دينار							
1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	90
31.2	33.6	31.6	29.5	25.7	26.7	27.9	28.4
31	33.2	31.3	28.9	25	25.9	26.65	26.6
0.2	0.4	0.3	0.6	0.7	0.8	1.25	1.8
4.5	4.3	4.3	4.5	9	9.3	9.5	8.9
2.4	2	2.5	3.1	7.1	7	7.2	6.4
2.1	2.3	1.8	1.4	1.9	2.3	2.3	2.2
39.3	30.9	38.8	47.2	82.2	76.3	74	66
66.5	73.5	76.1	69.9	52.1	62.8	65.3	47.9

Source : Projet National sur le Développement Humain 1998.
P53 statistiques de la Banque d'Algérie

و عرفت الجزائر منذ سنة 1990، إرتفاعا في نسبة خدمة الدين التي ما فتئت تتفاقم إلى أن وصلت إلى 82.2 % سنة 1993، و يؤدي إرتفاع هذا المعدل إلى تقليص النشاط الإقتصادي الداخلي لإرتباطه بالمدخلات المستوردة، بل أن إرتفاع هذا المعدل يجعل جزءا كبيرا من ثمار جهود التنمية يوجه لتغطية أعباء الدين في ظل سيطرة الدولار الأمريكي

على بنيتها حيث تراوحت حصته ما بين 40%، 49%، للفترة 1993-90²³. و
يعتبر الدولار عملة كثيرة التقلب و هذا ما يؤدي إلى زيادة أعباء تسيير المديونية ضئيا.

و تعود جذور إرتفاع هذه المديونية إلى الإلهيار الحاد في أسعار البترول في السوق العالمية،
بحيث بدأ تقل المديونية بطرح مشكلا للسلطات إلى الحد الذي وصل فيه الإقتصاد
الجزائري إلى وضعية شبه توقف عن الدفع سنة 1994 دفعتها إلى التفاوض لإعادة جدولة
هذه الديون مقابل إلزامها ببرنامج استقرار و تعديل هيكل مدعوم من قبل المنظمات
الدولية. و بفضل إعادة الجدولة ممكن الإقتصاد الجزائري من التخفيف من هذا الضغط.

و إنطلاقا من هذه المعطيات أصبحت السلطات الجزائرية الجزائرية حد حذرة في لجوتها إلى
الإقراض الأجنبي
ورأت في الإستثمار و الشراكة بدائل بالإمكان إستخدامها للوفاء بإحتياجات الإقتصاد
الوطني.

3-6- القيود الحادة على الموارد الداخلية:

لم يعد مشكل المؤسسات و الخزينة العمومية الحصول فقط على العملة الصعبة، و إنما أيضا
الحصول على العملة المحلية لتمويل إستثماراتها نتيجة الانضباط المالي الذي فرضه قانون النقد
و القرض على بنك الجزائر في إدارته للسياسة النقدية. و في الإصدار النقدي من جهة
ورضعية المؤسسات العمومية غير المضمنة للبنوك على منحها قروض في ظل تعدد البنوك
على عدم تحمل المخاطرة من جهة ثانية.

و نتيجة الشعور بضعف الجهاز المصرفي و عدم قدرته على تعبئة الموارد، كان الرأي أن سبب ذلك يعود إلى غياب المنافسة بين البنوك، و التي لا تكون ذات جدوى إلا بإنشاء البنوك الأجنبية مع ما تحمله معها من تحكم في الفن المصرفي الحديث. و من هنا لا بد أن نعلم " أن نجاح الاستثمار الأجنبي ذاته في دولة ما قاعده لخلق مناخ مناسب للاستثمار فيها، و يساهم بصورة غير مباشرة في تدعيم البنية المالية و كذلك البنية النفسية، لأنهما تشكلان مؤشرا مهما لاشتقاق المناخ الملائم للاستثمار، و عندها يظهر الأثر المالي للاستثمار الأجنبي المباشر على الموارد الوطنية²⁴.

إن صدور المرسوم التشريعي 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار يعكس، في الواقع، رغبة السلطات العمومية في الانفتاح الاقتصادي بإعتماد المبادئ التالية:

- عدم التمييز بين الاستثمار الخاص و العمومي و المستثمر المقيم و غير المقيم،
- تبسيط الإجراءات بإلغاء إجراءات الموافقة المسبقة و الإكفاء بالتصريح،
- تأسيس وكالة لترقية و دعم و متابعة الاستثمار مهمتها دعم المستثمرين بإعتمادها مبدأ الشباك الوحيد،

- التأكيد على ضمانات تحويل الأرباح و رأس المال و ضمانات اللجوء إلى التحكيم الدولي،

- منح حوافز مالية عديدة للاستثمار في ثلاثة صورة : النظام العام، أنظمة خاصة، نظام المناطق الحرة.

و لقد تم في ظل هذا القانون تسجيل عدة عقود شراكة أجنبية أساسا مع الشركات القابضة العمومية²⁵ سواء في صورة شركات مختلطة أو خوصصة جزئية أو عقود إدارة.

الجدول رقم 3: الاستثمارات الأجنبية خارج قطاع المحروقات مع الشركات القابضة

العمومية

الوحدة: مليون دولار

شركة القابضة	العقد المزمع في 1997	العقد المزمع في 1998	للفئات التي لم نضعها	عدد العقود
الإلكترونيك والإلكترونية	3.000			5
- كيمياء و المواد الصيدلانية		160.600	161.000	9
الحديد و الصلب		9.100	226.000	2
مصناعات الغنابة القاعدية		40.000		17
الزراعة الغنابة للعطفا		3.000	40.000	
الخدمات		0.2000	2.000	
إمجازات الأشغال الكبرى		23.00		
للتاحم		1.000	600.000	
لبناء و مواد البناء		7.000	3.086	2
الليكانيك				14
صناعة للراد المعبدة				7
المجموع	3000	243.900	932.086	56

المصدر: المجلس الشعبي الوطني: ملحق بيان السياسة العامة لحكومة أحمد لويحي، ديسمبر 1998.

يلاحظ على عقود الشراكة هذه أنه رغم تنوعها إلا أن مبلغ الاستثمار التاحم عنها لم يصل إلى مليار دولار، و هو مبلغ ضئيل بالنسبة لإقتصاد بحجم الإقتصاد الجزائري، هذا في الوقت الذي تتجاوز فيه الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات مبلغ المليار سنة 1998. مع تركيز هذه الاستثمارات في قطاع التاحم بـ 600 مليون دولار الكيمياء و المواد الصيدلانية بـ 161 مليون دولار و الحديد و الصلب بـ 126 مليون دولار.

نشير إلى أن قطاع الخدمات كان أقل القطاعات إستقطابا للشراكة رغم أهمية القطاع في الحياة الإقتصادية، ولما أصبحت تشكل الخدمات من دور محوري محرك للنمو الإقتصادي.

نشير إلى توطن عدد من البنوك الأجنبية في الإقتصاد الجزائري مثل سيتي بنك الأمريكي، ABC، بنك البركة، بنك موسقي جنرال، ... إلخ، و بعض شركات شركات التأمين مثل ترست أترناسيونال.

في الأخير نشير إلى أن القطاع الخاص لم يبق بعيدا عن مجال الشراكة الأجنبية حيث تم إبرام عدة عقود مع أطراف خارجية، نذكر منها²⁶:

- شركة بيسي كولا الأمريكية مع مجمع مهري بمبلغ مقداره 60 مليون دولار،
- شركة سامسونغ و شركة سانتاكس الجزائرية لإنتاج أجهزة التلفزيون،
- مجموعة هابر بتأسيسها لمصنع لتركيب الأدوات المنزلية،
- مجموعة L G الكورية بتأسيسها لمصنع لتركيب الأدوات المنزلية.

4- مؤهلات الإقتصاد الجزائري

إذا كان الإقتصاد الجزائري في حاجة إلى شراكة أجنبية في القطاعات غير النفطية فإن ذلك لكونه يملك مؤهلات لذلك، و التي يمكن إجمالها فيما يلي:

4-1- تمتع الإقتصاد الجزائري بنسيج صناعي هام :

وهو قطاع تم تكوينه في سنوات السبعينات و ما بعدها، و هو عبارة عن قدرات إقتصادية كامنة، كون أغلب هذه المرسات تشغل دون طاقتها الإنتاجية بالنظر إلى عدم قدرتها على التحكم التكنولوجي من جهة و تشبعها بفائض العمالة من جهة أخرى. فضلا عن

معاناة البعض منها من تقادم الأداة الإنتاجية، و تعرضها للإنقطاعات المستمرة في المخزونات من المواد الرسيطة لمحدودية قدراتها المالية، و عدم قدرتها على تحصيل ديونها المترتبة في أغلب الأحيان على الإدارات العمومية و المجموعات المحلية.

الجدول رقم 4: تطور معدلات استخدام القدرات في المؤسسات الصناعية حسب فروع

النشاط	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
فرع النشاط							
المناجم و المنجم	70.6	64.4	67.6	53.6	54.7	54.7	52.7
مراد البناء	63	63.3	65.9	63.3	66.3	58.8	61.9
الكيمياء	46.6	43.2	37.9	40.8	42.8	32.7	34.4
الصناعات الغذائية	67.6	67.3	62.3	66.5	62.7	61.0 0	65
النسيج	54.2	49.7	54.1	59.6	53.8	49.6	36.3
الجلود	64.1	47.7	35.7	29.8	45.4	33.5	23.8
الخشب و الورق	43.9	33.2	28.1	36.5	32.2	27.5	21.5

المصدر: المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الإنعكاسات الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، نوفمبر 1998، ص 45، 46.

و رغم مشاكل القطاع الصناعي العمومي إلا أنه يفتح مجالا واسعا للشراكة الأجنبية لأن بعض مشاكله مرتبطة في الواقع بأنماط التسيير التي تحتاج إلى تغيير، مع الجهود التي تبذلها السلطة لتطهيره و تأهيله، فضلا عن محاولات إصلاح المحيط الاقتصادي الكلي. و من هنا فإمكان الشراكة الأجنبية الاستفادة من هذا الوضع، سواء بالاشتراك في رأسمال هذه المؤسسات، أو التكفل بإدارتها أو حيازتها.

4-2- توقيع الجزائر على اتفاقيات تتعلق بمنح ضمانات للمستثمرين الأجانب :

و في هذا الصدد يمكن ذكر:

- إتفاقية تشجيع و ضمان إستثمارات بين دول المغرب العربي الموقعة

في 23 يوليو 1990 ،

- الإتفاقية الموحدة لإستثمار رؤوس الأموال العربية المتبناة من قبل مؤتمر القمة العربية

بعمان 25-27 نوفمبر 1980،

- الإتفاقية مع الإتحاد الإقتصادي البلجيكي - الكسمبورجي لتشجيع و الحماية المتبادلة

للإستثمارات الموقعة في 24 أبريل 1991،

-إتفاقية مع إيطاليا للترقية و الحماية المتبادلة للإستثمارات الموقعة في 18 ماي

1991،

- الإتفاقية مع فرنسا لتشجيع و الحماية المتبادلة للإستثمار الموقعة يوم 13 فيفري

1993،

- الإتفاقية مع الولايات المتحدة لتشجيع الإستثمارات الموقعة يوم 22 يونيو 1990.

مع حملة من الإتفاقيات الأخرى الخاصة بمنع الإزدواج الضريبي.

4-3- قلترات بشرية هامة :

وهي ذات مستوى تكويني مرتفع ذلك أن الجامعات تضم في صفوفها ما يزيد عن 400

الف طالب يتخرج منهم عدد في حدود 40 ألف طالب سنويا²⁷، يتجهون إلى سوق

العمل و لا يحتاج هذا الصنف في تأهيله إلا إلى رسكلة بسيطة. فضلا عن كون سنوات

الأزمة أدت إلى تقليص عمالة المؤسسات العمومية، ففي الفترة 96-98 فقد ما يزيد

383.773 فردا مناصب عملهم. كما أن منظومة التكوين المهني و التي تتضمن 461

إختصاصا تعمل على مد سوق العمل بحوالي 90.000 متخرج جديد²⁸ مؤهلين للعمل

مباشرة في مختلف الإختصاصات. و يمكن الاستفادة من هذا الوضع خاصة و أن قوانين العمل

الجزائرية تم تعديلها بما يدخل مرونة كبيرة على سوق العمل . وهذا بالإضافة إلى أن تكلفة ساعة العمل في الجزائر من أضعف التكاليف في البلدان النامية.

الجدول رقم 5: متوسط تكلفة ساعة العمل في سنة 1995 في بعض الدول.

الوحدة فرنك فرنسي

البلد/ الصنف	الجزائر	المغرب	تونس	تايلاند	الهند	بولونيا	مدغشقر
إطار	9.77	49	37	94	8.75	13	57.5
عود تحكم	6.78	16.4	18	34	4.5	5.5	2.7
عون تنفيذ	5.16	10	15	23	2.6	5	1.2

المصدر: عرابي فتحي، مرجع سابق ص 250

كما قلص تدهور الأوضاع الاجتماعية من حدة الضغوط التي كانت ممارستها النقابة و ذلك لكون العمال أصبحوا يقبلون بأقصى الشروط في مقابل حصولهم و/أو احتفاظهم بمنصب عمل.

4-4- حجم السوق الجزائري:

يضم السوق الجزائري 30 مليون نسمة. إلا أن هذا ليس كافيا للتعبير عن حجم الطلب في السوق، و ذلك لإرتباطه بالقدرة الشرائية للأفراد. و بالرجوع إلى المعطيات المتعلقة بالنتائج المحلي الخام مقيما بالدولار نجد أن هذا الأخير تراجع من 59.91 مليار دولار سنة 1990 إلى 41.19 مليار دولار سنة 1995 ليعاود الارتفاع و يصل إلى مستوى 47.86 مليار سنة 1999²⁹. و رغم أهمية هذا الرقم فإنه يبقى متراضعا أمام النتائج المحلي لبعض الدول العربية

فالمملكة العربية السعودية مثلاً بـ 129 مليار دولار و العراق بـ 79 مليار و مصر بـ 83 مليار³⁰.

و يبقى السوق الجزائري هو الأهم ضمن دول المغرب العربي بمقياس الناتج المحلي الخام و عدد السكان أيضاً، مع مزايا أخرى يتمتع بها كموقعه الجغرافي القريب من الدول الأوروبية و الإفريقية جنوب الصحراء و توفره على العديد من المواد الأولية و الموارد الطاقوية .

4-5- إستعادة الاقتصاد الجزائري للإستقرار:

لقد أسفرت إتفاقيات الإستقرار و التصحيح المبرمة مع صندوق النقد الدولي خاصة إتفاق التسهيل الموسع 95-98 عن مجموعة من النتائج الإيجابية تعكسها المؤشرات الإقتصادية التالية³¹:

- إنخفاض معدل خدمة الدين إلى 19.80 % سنة 2000،
- إنخفاض مخزون المديونية إلى 25.3 مليار دولار سنة 2000،
- إنخفاض معدل التضخم إلى 0.34 % سنة 2000،
- ارتفاع حجم الاحتياطي من العملة الصعبة من 12 مليار دولار مقابل 4.6 مليار دولار سنة 1999 وهو ما يعادل 15 شهراً إستيراداً،
- إستقرار سعر صرف الدينار مقابل الدولار بحيث يدور سعر صرف الدولار الواحد حول 75 دج،
- ضبط عجز الموازنة بحيث أصبحت في الأغلب فائضا و حتى في السنوات التي عرفت عجزاً لم يتعد 1.3 % من الناتج المحلي الخام، و هو أقل من 3 % المعتمد كحد أقصى ضمن معايير التقارب الأوروبي،

- تحقيق معدلات نمو إقتصادية منذ سنة 1995 ما بين 3 % ، 4 % وهي معدلات حتى وإن كانت غير كافية لإستيعاب اليد العاملة العاطلة تبقى مؤشرا على إستعادة الإقتصاد الجزائري للنمو.

و هذه المؤشرات كلها إيجابية تمثل مناخا ملائما لممارسة النشاط الإقتصادي و منه الإستثمار. و تبقى نقطة الضعف في هذه المؤشرات هو أن بقاها و استمرارها وقف على وضعية أسعار النفط في السوق العالمية .

و رغم هذه المؤهلات فإن إقبال المستثمرين الأجنب على السوق الجزائري لم يكن بالمستوى المطلوب إلى الحد الذي دفع بالسلطات العمومية إلى إصدار قانون جديد في صورة أمر يتعلق بتطوير الإستثمارات³². و يتضمن مزايا أكثر من المرسوم التشريعي 93-12 و ضمانات أكثر. إلا أن الإشكال في إعتقادنا لا يعود إلى طبيعة القانون المنظم للإستثمار و إنما يعود إلى عوامل أخرى نتعرض لها فيما يأتي.

5-عوائق الشراكة الأجنبية في الإقتصاد الجزائري:

أشرنا إلى أن محدودية الشراكة الأجنبية في الإقتصاد الجزائري تعود إلى عوامل من غير القانون و هي في رأينا كالتالي:

1-5- التقدير المبالغ فيه للمخاطر من قبل بعض المؤسسات:

وهذه المؤسسات مثل LA COFACE و EUROMONEY وذلك نتيجة المحيط السياسي المتسم بالتقلب المستمر، و تعاقب الحكومات³³ ، فضلا عن تدهور الأوضاع

الأمنية. الأمر الذي دفع بعض الحكومات إلى تحذير رعاياها من التوجه أو التعامل مع الجزائر. و بما زاد في تعقيد الرضعية الإعلان منذ 1999 عن الرغبة في تغيير النصوص و الإطار المؤسسي للإستثمار ولتنظيم القطاع العمومي مما جعل المستثمرين الأجانب في وضع المترقب دون أن يتم إحداث التغيير و ذلك إلى غاية أوت 2001. و هذا كله يعتبر وقتا ضائعا على السلطات.

إضافة إلى ذلك فإن الفترة ما بعد 1992 إلى غاية اليوم تعرف توترات اجتماعية عديدة ناجمة عن ارتفاع مستويات البطالة و تدهور مستوى المعيشة.

5-2- العوائق الإدارية الناجمة عن تعقيد الإجراءات:

فأساليب التعامل مع الإدارة تتم بشكل يتناقض مع الممارسات السائدة في العالم. فالمدة الزمنية المتوسطة اللازمة لإنطلاق مشروع في الجزائر قدرها الغرفة الصناعية بخمس سنوات، و حسب وكالة دعم و ترقية الإستثمار فإن المستثمر المتحكم و المتوفر على المعلومات و الحاصل على التمويل و الأراضي يحتاج إلى مدة ما بين عام و عام ونصف مع إجراءات لا تقل عن 90 وثيقة إدارية مطلوبة من مختلف المصالح. و هذا في الوقت الذي يستغرق فيه مدة إنطلاق مشروع في ألمانيا ما بين يوم و 24 أسبوع، البرازيل ما بين 4-7 أسابيع، إسبانيا ما بين أسبوع - 28 أسبوع، اليونان ما بين 3-10 أسابيع و السويد ما بين 2-4 أسابيع³⁴.

5-3- عدم إصلاح بعض المنظومات بالشكل الكافي:

فالنظام الضريبي بالرغم من إصلاحه سنة 1992 إلا أنه لا زال يلاحظ عليه بعد مرور 10 سنوات من إقراره إسهامه بالكثير من التعقيدات و عدم الإستقرار و التدابير الإستثنائية مما خلق حالة من عدم الشفافية و بطء عمل الإدارة الضريبية نتيجة عدم تعميم الإعلام الآلي و عدم قدرة الإدارة الضريبية اعتماد فكرة الزبونية في علاقتها مع الغير³⁵، إذ لا زالت

تري في المؤسسات خصوصا غير الحكومية منها محتالا مفترضا. هذا بالإضافة إلى عدم استقرار النظام الضريبي نتيجة التعديلات المستمرة في قوانين المالية السنوية و / او التكميلية. فقانون المالية سنة 1993 تضمن 45 إجراءا ضريبيا ما بين تعديل ، إلغاء و إتمام، تضمن قانون المالية لسنة 1995 أيضا 49 إجراءا ضريبيا.

و يمكن أن يلاحظ نفس الأمر على المنظومة المصرفية، فالنظام المصرفي لا يزال يشكو من محدودية المنتجات المصرفية. و لا زال مهيمنا عليه بالقطاع العمومي رغم فتح فروع لبعض البنوك الأجنبية و تأسيس بعض البنوك الخاصة.

و تتميز إجراءات الصرف بالكثير من التعقيد مما يشكل عائقا أمام التوطين في الجزائر ، فعمليات تحويل رؤوس الأموال تبرز الصعوبات التالية³⁶:

- المساهمة في رأسمال بالعملة الصعبة لتكوين شركات ذات مساهمة أجنبية ، يجب أن تدفع موقتا لحساب الموثق في حين لا يملك أغلب الموثقين حسابات بالعملة الصعبة، أو لحساب محمد لشركة قيد التأسيس. و سبق بنك هي وحدها التي توفر هذه الخدمة،
- تعتبر عملية التوطين البنكي معقدة فالجمارك لا تقوم بإرسال الوثائق مباشرة إلى بنك التوطين. إذ المستورد هو الذي يقوم بذلك فليس هناك إمكانية للقيام بعملية التوطين الإلكترونية لعدم توفر البنك على خطوط مهياة لذلك
- يعتبر تحويل الدينار إلى العملة الصعبة من قبل المقيمين لأغراض التصدير ممنوعا لحد الساعة.

و تشكو المنظومة القضائية من البطء في الفصل بين المنازعات و تنفيذ الأحكام، مما يفوت على أصحاب الحقوق فرصا كثيرة.

5-4- عدم الشجاعة في تسير المديونية :

فالجزائر من الدول التي لم تستطع باعتماد مبدأ تحويل المديونية إلى أصول في المؤسسات العمومية لصالح الدائنين (تم مؤخرا في سنة 2002 اللجوء إلى ذلك بإبرام إتفاقيتين في هذا الصدد). و هي منهجية اعتمدها الكثير من الدول النامية منذ اعتمادها من قبل الشيلي سنة 1985 . و لقد لجأت دول أمريكا اللاتينية إلى هذا الأسلوب في تسير مديونيتها بحيث وصل ما تم تحويله من ديون إلى أصول من قبل المكسيك، الأرجنتين، الشيلي، و البرازيل إلى 79 مليار دولار ما بين 1985 - 1993³⁷ . و مثل هذه المنهجية تعمل أيضا على دفع عملية الخصخصة ، ففي الجزائر تم حل 815 مؤسسة عمومية ما بين 1994 - 1998³⁸ دون أن تبذل السلطات جهدا في المحافظة عليها ببيع أصولها مقايضة بالديون الخارجية. وهو ما كان يمكن أن يحافظ على مناصب العمل من جهة و يخفف من أعباء المديونية من جهة أخرى.

و لم تحظ عملية الخصخصة لحد الآن ببرنامج مدعوم و واضح من قبل السلطات العمومية في ظل غموض و تضارب الجهات و الهيئات المسؤولة عنها ، زاد من أثره السيئ الضعف الملحوظ في أداء السرق المالية التي لم تستطع لحد الآن استقطاب أكثر من ثلاث مؤسسات عمومية لبيع جزء من رأسمالها. و بعد وجود أسواق مالية فعالة ضروريا للنهوض بالقطاع الخاص لأنها تعيى المدخرات و تشكل مصدرا بديلا لتمويل الشركات و أداة رئيسية في تعبئة المدخرات المحلية و الأجنبية لتمويل برنامج الخصخصة كما دلت على ذلك تجربة مصر و المغرب³⁹.

- ¹ صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة، 1993، صفحة 93.
- ² هيل عصمي جميل، الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية صفحة 11.
- ³ نشير إلى أنه في حالة إنشاء شركة أجنبية لشركة محلية فإنه لا يتم خلق مناصب شغل جديدة بل يمكن أن يؤدي ذلك إلى تقليصها، إلا أنه في حالة إنشاء وحدات أو فروع جديدة لشركة أجنبية فإن الأمر الإيجابي على العملة يكون واضحا.
- ⁴ Dunning cité par Tersen Denis et Bricout Jean- Luc, l'Investissement International, Paris : Armand colin, 1996, page 496.
- ⁵ عرابي فتحي، الإستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر خلال التسعينات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، صفحة 86.
- ⁶ بركاش لونجان و عساف رزين، "ما مدى فائدة الإستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية" في التمويل والتنمية، عدد جوان 2001، صفحة 07.
- ⁷ CNUCED, Rapport sur l'Investissement dans le Monde, New York et Genève, 1997.
- ⁸ Peyrard Josette, Gestion Financière Internationale. Paris : Vuibert, 1995, p200.
- ⁹ CNUCED, Rapport sur l'Investissement dans le Monde: New york et Genève, 1996.
- ¹⁰ Peyrard Josette. Opcit, page 164.
- ¹¹ Ibid, p 167-169.
- ¹² المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، تقييم مناخ الإستثمار في الدول العربية لعام 1992 الكويت ص 58-55.
- ¹³ مصطفى عز العرب، "الإستثمارات الأجنبية: دراسة مقارنة لتحديد مركز مصر التنافسي"، في الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، دور الإستثمار الخاص في تحقيق أهداف التنمية، القاهرة: الجمعية: 1989، ص 102-103.
- ¹⁴ عمر صقر، العولمة وقضايا إقتصادية معاصرة الإسكندرية: الدار الجامعية 2001، ص 62.

5-5- ضعف تسويق الفرص المتاحة للإستثمار في الجزائر :

لأن السلوك السائد اليوم لدى المسؤولين هو إنتظارهم لزيارات الأجانب ، و هو منطق عفا عليه الزمن. فهم لا يقومون بمجهود في سبيل التعريف بالفرص الإستثمارية في الجزائر و المزايا المنوطة بخصوص ذلك. و هذا نتيجة ضعف و قلة المشاركة في المنتديات و ملتقيات رجال الأعمال، الدولية، إضافة إلى تأخر الجزائر في الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و ببطء المفاوضات المحققة لذلك . و يعتبر الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة ضمانا لغير المقيمين بالالتزام الجزائر بقواعد الحرية الاقتصادية في إقتصاد لم يتعود على ذلك بعد.

مخاتمة.

إن إستقطاب الإستثمار الأجنبي و إبرام عقود الشراكة مع الأجانب ليست مجرد نية يكفي لتحقيقها مجرد إتخاذ قرار بذلك بقدر ما هو عبارة عن جهد و تحرك في إتجاه الآخرين بإصلاح المناخ الإستثماري القائم، و تعزيز الثقة في أداء الإقتصاد القومي. و لا يكون ذلك إلا ببروز عقليات مقطوعة الصلة عن مفاهيم التسيير الإداري و مؤمنة بحرية المبادرة الفردية . إن تنشيط الشراكة الأجنبية لا تكون له حدود ما لم يتم دفع المستثمرين المحليين إلى دائرة النشاط الإقتصادي فهم المؤشر على مصداقية السياسات الاقتصادية المحلية بالنسبة للشركاء الأجانب.

¹⁵ Terrier Jean Louis "Quelle est la Vraie Taille des Marchés" in le MOCI n°1213, 1996.

¹⁶ عرابي فتحي، مرجع سابق، ص 98-99.

¹⁷ مصطفى عز العرب مرجع سابق، ص 98-99.

¹⁸ المادة 23 من القانون 63-277 المتعلق بالاستثمار لـ 26 جويلية 1963.

¹⁹ دحمان سامية، تقييم مناخ الاستثمار و دوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حالة الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية في العشرية 1988 - 1992، رسالة ماجستير جامعة الجزائر، 2001، ص 211.

²⁰ عرابي فتحي، مرجع سابق، ص 137.

²¹ قدي عبد المجيد، "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: محاولة تفريغية"، مقال للنشر.

²² ONS. Information sur la conjoncture 1995.

²³ بنك الجزائر، معطيات إحصائية عن المديونية الخارجية.

²⁴ هيل عجمي جميل، مرجع سابق ص 55.

²⁵ لقد تم حل الشركات القابضة بموجب الأمر 01-04 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية و

تسييرها وخصخصتها، الصادر بـ 20/08/2001 و إصلاحها بمجمعات.

²⁶ عرابي فتحي مرجع سابق ص 230.

²⁷ المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000،

نوفمبر 2001، ص 116.

²⁸ نفس المرجع، ص 125.

²⁹ إحصاءات بنك الجزائر.

³⁰ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لسنة 1999، ص 214.

³¹ الأرقام مستوحاة من : - المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع التقرير حول الظروف

الاقتصادية و الاجتماعية للسداسي الثاني من سنة 2000، ماي 2001.

- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع التقرير الوطني حول

التنمية البشرية لسنة 2000، نوفمبر 2001.

³² الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار و الصادر بـ 20 أوت 2001.

³³ نشر ان الجزائر في الفترة 90-2000، عرفت ثمانى حكومات هي كانتا

حكومة حمروش، سيد احمد غزالي، بلعيد عبد السلام، رضا مالك، مقداد ميني، احمد اويحي، إسماعيل
حمدان، و أحمد بن بتر

Agence Américaine pour le Développement Internationale, le Parcours de
investisseur en Algérie, juillet 2000, chap. 1, p 37-38.

³⁵ قدي عبد الهيد، "السياسة الجبالية و تأهيل المؤسسة" في الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة

الاقتصادية بسطيف : 30/29 اكتوبر 001

Agence Américaine pour le développement International, op.cit. chap. 4, p 23-

³⁷ عرابي فتحي ، مرجع سابق، ص 7

³⁸ المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع القرار التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية

الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، نوفمبر 1998، ص 5

³⁹ الناشئي و آخرون، الجزائر و تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق، واشنطن: صندوق الـ

الدولي، 1998، ص 2

قائمة المراجع:

أولا باللغة العربية:

- 1- براكاشر لأفغاني و عساف رزين ، " ما مدى فائدة الإستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية" في التمويل و التنمية، عدد يونيو 2001.
- 2- بنك الجزائر، معطيات إحصائية عن المديرية الخارجية.
- 3- دهماني سامية، تقييم مناخ الإستثمار و دوره في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر ، حالة الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية في العشرة 1988-1998، رسالة ماجستير جامعة الجزائر 2001.
- 4- المجلس الوطني الاقتصادي و الإجتماعي ، مشروع التقرير حول الظروف الاقتصادية و الإجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2000، الجزائر: ماي 2001.
- 5- المجلس الوطني الاقتصادي و الإجتماعي ، مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية في سنة 2000، الجزائر: نوفمبر 2001.
- 6- المجلس الوطني الاقتصادي و الإجتماعي ، مشروع التقرير التمهيدي حول الإنعكاسات الاقتصادية و الإجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الجزائر: نوفمبر 1990.
- 7- محافظ بنك الجزائر، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ، أمام المجلس الشعبي الوطني الشعبي 6 نوفمبر 2000 ،
- 8- مصطفى عز العرب ، " الإستثمارات الأجنبية، دراسة مقارنة لتحديد مركز مصر التنافسي" في الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي، الإحصاء و التشريع، دور الإستثمار الخاص في تحقيق أهداف التنمية، القاهرة 1989.

- 9- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقييم مناخ الاستثمار في الدول العربية في عام 1992، الكويت.
- 10- عرابي فتحي، الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر خلال التسعينات، رسالة ماجستير جامعة الجزائر 2000.
- 11- عمر حقر ، العولمة و قضايا معاصرة الإسكندرية: الدار الجامعية ، 2001.
- 12- قدي عبد المجيد، "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: محاولة تقويمية"، مقال للنشر.
- 13- قدي عبد المجيد، "السياسة الجبائية و تأهيل المؤسسة " مداخل في الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات، جامعة فرحات عباس سطيف 29-30 أكتوبر 2001.
- 14- صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة ، 1993.
- 15- صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 1999.
- 16- هيل عمحي حميل، الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية، أبر ظهي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، 1999.
- 17- الأمر 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار الصادر بـ 20 أوت 2001 .
- 18- الأمر 04-01 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية و حرصتها الصادر بـ 20 أوت 2001.
- 19- القانون 63-277 المتعلق بالاستثمار و الصادر بـ 27 جويلية 1963 .
- 20- الأمر 66-284 المتعلق بقانون الاستثمار الصادر بـ 15 سبتمبر 1966.
- 21- القانون 82-11 المتعلق بالاستثمارات الخاصة الصادر بـ 21 أوت 1982 .
- 22- القانون 82-13 المتعلق بالشركات ذات الاقتصاد المختلط الصادر بـ 28 أوت 1982.

- 23- القانون 86-13 المتعلق بالشركات ذات الإقتصاد المحتلط الصادر بـ 19 أوت 1982.
- 24- القانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض الصادر بـ 14 أفريل 1990.
- 25- المرسوم التشريعي 93-12 المتعلق بترقية الإستثمارات الصادر بـ 5 أكتوبر 1993.

أانيا باللغة الفرنسية:

- 26- Agence Américaine pour le Développement International, le Parcours de l'investisseur en Algérie, juillet 2000.
- 27- Bouyacoub Ahmed, « les Investissements étrangers en Algérie 1990-1996, Quelles perspectives » in **Annuaire de l'Afrique du Nord**, tome xx xv, Paris : CNRS édition, 1998.
- 28- CNUCED, Rapport sur l'Investissement dans le Monde, Genève 1996.
- 29- CNES, Projet de Rapport National sur le Développement Humain, 1998.
- 30- Peyrard Jossette, Gestion financière Internationale, Paris: vuibert, 1995.
- 31- Terrier Jean Louis , " Quelle est la Vraie Taille des marchés" in **leMOCI**, n° 1215, 1996.
- 32- Tersen Denis et Bricout Jean Luc , l'Investissement Internationale , Paris : Armand Colin, 1996.